مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في إقامة المشروعات الاقتصادية في منشآت القطاع العام في سورية : الواقع .. والآفاق

الدكتور محمد خالد المهايني*
ياسر أحمد كفا **

(تاريخ الإيداع 6 / 9 / 2009. قُبِل للنشر في 18/ 5 /2010)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى إيضاح المساهمة التي تقدمها دراسات الجدوى الاقتصادية في إقامة المشروعات الاستثمارية في المنشآت الاقتصادية، نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المنشآت في تحقيق التنمية الشاملة في قطرنا، وذلك بعدِّ دراسات الجدوى الاقتصادية من العمليات والإجراءات والأساليب والوسائل التخطيطية التي تمكننا من استثمار ثرواتنا الاقتصادية وتحويلها إلى سلع وخدمات تلبي احتياجات ورغبات أفراد مجتمعنا كافة، إضافة إلى تقديم المقترحات التي من الممكن أن تسهم في تذليل المعوقات والعقبات التي تحد من إمكان استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية، وأيضاً إلى تقديم المقترحات التي تمكن المنشآت الاقتصادية من استخدام الأساليب التخطيطية العلمية التي تسهم في تحقيق أهدافها المنشودة في البناء والتطوير المستمر .

الكلمات المفتاحية: الجدوى الاقتصادية – المشروع – المستثمر – صافي القيمة الحالية – التكاليف الثابتة – التكاليف المتغيرة – الإيرادات .

* أستاذ – قسم المحاسبة . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . سورية.
** طالب دراسات عليا . قسم المحاسبة . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

The Importance of Economic Feasibility Study in Making Economical Projects at Organizations of Public Sector in Syria: Current and Future Vision

Dr. Muhammad k. Al Mahaini*
Yasser Ahmad Kafa**

(Received 6 / 9 / 2009. Accepted 18 / 5 /2010)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to clarify the role of economical feasibility studies in making investment projects at economical organizations, because of the important role of these organizations to fulfill comprehensive development in our country, and that is by considering economical feasible studies one of planning operations, procedures, styles and manners which enable us to invest our natural resources and to transfer it to commodities and services according to the wishes and needs of all persons in our society, in addition to submitting suggestions which may delete the obstacles which prevent the possibility of using economical feasible studies, also submitting suggestions which help economical organizations to use scientific planning styles which contribute to fulfill its aims in continuous building and developing

Key words: Economical Feasible-Project-Investor –Net Current Value-Fixed Costs-Variable Costs-Revenues

* **professor, Accounting Department, Faculty of Economic , Damascus University, Damascus, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

تشهد الحياة الاقتصادية تسابقاً متسارعاً ما بين فعاليتها المتنوعة، وذلك كله بهدف زيادة رقعة الانتشار والسيطرة على أكبر نصيب ممكن من العرض والطلب، وتحقيق أقصى ربحية ممكنة. وأن وصول الكثير من الشركات والمنشآت إلى مرحلة العالمية لم يأتِ من فراغ وإنما اعتماداً على أسس وأساليب وطرائق علمية تم استخدامها لتحقيق الأهداف والمطامح المنشودة. وفي هذا الصدد فإنه من الأهداف الرئيسة التي يجب السعي إليها هو الحرص على عدم ضياع الأموال، وعدم الوقوع في خسارة نتيجة الأعمال التي تؤدي إلى إضعاف بنيان المنشأة الاقتصادية والتأثير على سمعتها الاقتصادية، حيث إنّ الإعداد الجيد للمشاريع الاقتصادية يُعدُّ من أهم الخطوات لنجاح هذه المشاريع، وأن التخطيط السليم يضمن مدى نجاح وفاعلية هذه المشاريع، بالإضافة إلى العائد المادي الجيد المتوقع منها .

وهناك الكثير من الأمثلة التي تُظهِر بشكلٍ جلي النتائج السلبية التي تقع بها المنشآت الاقتصادية العامة نتيجة عدم إجراء التخطيط الدقيق والسليم قبل الدخول في مشاريع جديدة، حيث إنّه يتم إنفاق مبالغ طائلة لتكون النتيجة هدر الموارد وتكديس الآلات في خطوط الإنتاج، وكذلك تكديس الإنتاج في المخازن دون إيجاد حل لتسويقه، مما يؤدي إلى ضعف السيولة النقدية وخسائر اقتصادية وعجوزات مالية كبيرة وتبديد للثروات الوطنية .

فإنّه في حال الدخول في مشاريع اقتصادية توسعية جديدة يجب أن يتم ذلك استناداً إلى دراسات علمية متأنية تسمى بدراسات الجدوى الاقتصادية، بما تتضمنه هذه الدراسات من دراسة تسويقية وتحليل للعرض والطلب وسياسات التسعير ودراسة فنية تتضمن تحليل واختيار موقع المشروع وتحديد الطاقات الإنتاجية وتخطيط الإنتاج وخطة المستلزمات السلعية وتقدير تكاليف المشروع، إضافة إلى دراسات تتضمن مصادر التمويل وتقدير تكلفة الأموال ، وذلك كله ضمن معايير ومؤشرات التحليل الاقتصادي التي يتم من خلالها الحكم على فائدة وجدوى المشروع المزمع تنفيذه .

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في أهمية الموضوع الذي يتضمنه ، حيث تحتل دراسة الجدوى الاقتصادية أهميةً كبيرة تتجلى في بيان مدى فائدة وريعية المشاريع المزمع تنفيذها وإنشاؤها، إضافة إلى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة إلى المستثمر بغض النظر عن صفة هذا المستثمر فرداً كان أو شركة بأي شكل من أشكال الشركات سواء كانت لها صفة خاصة أو عامة ، وذلك نظراً لأثر دراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة إلى المعنيين ببيانات ومعلومات تسهم في إعطاء فكرة شاملة عن واقع المشروع، ومدى مساهمته في المحافظة على الأموال المستثمرة به من خلال تجنب خسائر قد تترتب على إقامة المشروع في حال عدم جدواه اقتصادياً .

وتسهم دراسة الجدوى الاقتصادية في إيضاح الصورة المستقبلية للمشاريع رابحة كانت أم خاسرة و تتيح للمستثمر إمكانية المفاضلة والمقارنة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب، وانعكاس ذلك على المنشأة الاقتصادية من خلال تقدم الكثير من المستثمرين والممولين ومساعدتها في تسهيل إقامة مشاريعها الاقتصادية وأيضاً انعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني من خلال عدم ضياع الأموال، وتحقيق مبدأ الفرصة البديلة.

إضافة إلى ما تقدم فإن دراسات الجدوى الاقتصادية تساعد في الحصول على قروض تمويلية لإقامة المشاريع الجديدة، فإنها تسهم وتساعد في تأمين السيولة النقدية اللازمة للمنشآت الاقتصادية لتنفيذ المشاريع والخطط الاستثمارية.

ويهدف البحث إلى إيضاح وبيان أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في إقامة المشروعات الاقتصادية في منشآت القطاع العام والنتائج الإيجابية التي تنعكس على المنشآت الاقتصادية وعلى الاقتصاد الوطني نتيجة القيام

بدراسة الجدوى الاقتصادية قبل إقحام المنشآت الاقتصادية في إقامة مشاريع لا يتحقق منها نفع خاص بالنسبة إلى المنشأة الاقتصادية أو حتى نفع عام بالنسبة إلى الحكومة والاقتصاد الوطني، وانعكاس ذلك على ضياع الأموال والموارد المتاحة وتبديدها في مشاريع خاسرة، وبالتالي هدر وضياع الموارد وعوامل الإنتاج واستنفاذ فرص النجاح والتقدم والازدهار والنمو .

ويهدف البحث أيضاً إلى بيان مدى قيام منشآت القطاع العام في سورية بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المزمع تنفيذها، وبيان مدى الجدية والدقة التي يتم انتهاجها عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية من قبل المنشآت العامة .

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهجية الآتية:

أ– المهج الاستنباطي: وهو منهج واقعي يعتمد على ملاحظة ودراسة ظاهرة الجدوى الاقتصادية موضوع البحث من خلال دراسة الأبحاث السابقة التي تناولها الأدب المحاسبي والإصدارات المهنية المتعلقة بدراسات الجدوى الاقتصادية وأهميتها وأهدافها وطرائق وأساليب القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية .

ب– المهج الاستقرائي: الذي يقوم على إعداد دراسة لموضوع البحث في الشركة العامة للمغازل والمناسج باعتبارها من الوحدات الاقتصادية المهمّة والرافدة للاقتصاد الوطني وباعتبارها نواة وحالة يمكن تعميم نتائج الدراسة فيها على باقي منشآت القطاع العام ، بكون الأنظمة والقوانين والتعليمات الناظمة لآلية العمل موحدة إلى حدٍ ما بين منشآت القطاع العام في سورية .

مشكلة البحث:

تعاني منشآت القطاع العام في سورية من عدم إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية بتاتاً، أو إعداد دراسات جدوى غير مبنية على أسس علمية أو بيانات وأرقام تعكس الواقع الحقيقي الدقيق، مما يؤدي إلى الوقوع بخسائر مالية متلاحقة ومتكررة نتيجة الدورات المالية، إضافة إلى تكدس الآلات ووسائل الإنتاج من دون أن تعمل في أغلب الحالات بأكثر من 50% من طاقتها الإنتاجية القصوى أو المتاحة، إضافة إلى أنين المستودعات والمخازن لديها بالبضائع والمنتجات المتكدسة بها دون وجود أمل في تصريف هذه المخازن حيث إنّ الإنتاج يعادل تقريباً 50% من الطاقة القصوى لأسباب متعددة ومتنوعة، ونسبة المبيعات أقل من نسبة كميات الإنتاج، والإنتاج رغم تواضعه فهو غير مسوق بالكامل وتزايد مخازين الإنتاج التام إضافة إلى المعاناة الكبيرة نتيجة ضعف السيولة النقدية نتيجة ما سبق وبنتيجة عدم إعداد دراسات متأنية معتمدة على أسس علمية للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، فإن منشآت القطاع العام وإن كانت مضطرة في بعض الحالات لإعداد دراسات جدوى اقتصادية لبعض المشاريع التوسعية فإن هذه الدراسات لا تتناول عناصر العرض والطلب والواقع التسويقي والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ولا تتناول بشكل واقعي أهمية هذه المشاريع وجدواها الاقتصادية وانعكاس ذلك على وقوعها في المشاكل المذكورة أعلاه وغيرها، والوقوع في خسائر مالية كبيرة، وتبديد الأموال العامة وعدم تحقيق مبدأ الفرصة البديلة واستغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل .

إذاً تتركز مشكلة البحث بالدرجة الأولى في عدم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للكثير من المشاريع المزمع تنفيذها، وبالدرجة الثانية في إعداد دراسات جدوى اقتصادية شكلية غير مبنية على أسس علمية دقيقة تعكس الحاجة الفعلية لهذه المشاريع ومدى أهميتها وجدواها الاقتصادية بشكلٍ فعلي .

فروض البحث:

إن الفرضية المحورية التي يتلمسها الباحث ويحاول البرهنة عليها هي الأهمية الكبيرة لدراسات الجدوى الاقتصادية في اختيار البديل الأنسب وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وتوظيفها بالشكل الأمثل بما يحقق النفع الخاص والعام، وانطلاقاً من هذا الهدف يفترض الباحث مايأتي:

1 – إن لدراسة الجدوى الاقتصادية أهمية خاصة في اختيار البديل الاستثماري الأنسب وتحديد طرائق النجاح به.

2 – عدم قيام جميع منشآت القطاع العام الاقتصادي بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع كافة التي تزمع بتنفيذها رغم أهمية إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية .

3 – إن تنفيذ المشاريع دون القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لها يؤدي إلى تكدس الإنتاج والآلات وضعف السيولة النقدية .

4 – إن إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية يزيد عدد الممولين الذين قد يساهمون في إنشاء المشروع .

الدراسات السابقة:

1 – دراسة باغ: تم من خلال هذه الدراسة المعنونة بتطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، المعدة لنيل درجة الماجستير من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، توضيح أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية وتصنيف المشروعات الاستثمارية، وتم أيضاً تناول وتوضيح الإطار العام لدراسات الجدوى الاقتصادية بما يتضمنه هذا الإطار من دراسات تمهيدية وتسويقية وفنية وإنتاجية ومالية، إضافةً إلى إسقاط دراسات الجدوى الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، وبالنهاية خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كان من أهمها ، ضرورة اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية المبنية على أسس علمية، بالإضافة إلى ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الناظمة، مع أهمية تفعيل دور غرف الصناعة وكافة المؤسسات المعنية ومراكز البحث العلمي ([1]) .

2 – دراسة الحمدان: تم من خلال هذه الدراسة المعنونة بالجدوى الاقتصادية للتعليم ((دراسة التكلفة والعائد لمراحل التعليم في الجمهورية العربية السورية))، والمعدة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق عام 2007، توضيح مفهوم وأهمية وعناصر دراسة الجدوى الاقتصادية وعناصرها التسويقية والإنتاجية والفنية والمالية والاقتصادية، وتم أيضاً تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية على التعليم، وتم توضيح وبيان عائدات التعليم وطرائق حسابها، بالإضافة إلى القيام بدراسة عائدات التعليم في سورية على المستوى الفردي والاجتماعي، مع توضيح وبيان العوامل المؤثرة فيها مع بيان تكاليف التعليم الحكومي في سورية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج

[1] – **باغ ، ديمه رغيد ، *تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية* ، أطروحة لنيل درجة الماجستير ، جامعة دمشق ، دمشق ، 2008 م .**

والمقترحات كان أهمها ضرورة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لتكاليف التعليم بشكلٍ أكبر وأكثر دقة مع مراعاة الحالة الاجتماعية وتوصيف الواقع الحالي ([2]).

3- دراسة جاموس: تم من خلال هذه الدراسة المعنونة بالجوانب التنظيمية والمحاسبية لعملية التخاصية (تجربة الأردن) والمنشورة في مجلة جامعة دمشق عام 2001 استخدم بعض معطيات علوم دراسات الجدوى الاقتصادية والتحليل المالي لتحديد قيمة المنشأة قيد التخصص، حيث تم استخدام مؤشر القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية التي تستند إلى تحديد صافي التدفقات النقدية المستقبلية وخصمها بمعدل مناسب يأخذ بالحسبان المخاطر المتوقعة، وكذلك تم استخدام مؤشر النقد على أساس الأرباح أي الاعتماد على نتائج عمل المشروع وتوقعات أرباحه في المستقبل، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة استخدام علم الإحصاء ودراسات الجدوى لتقدير أقرب القيم إلى الواقع والحقيقة عند الحكم على تقييم الشركات قبل خصخصتها [[3]] .

تعريف ومفهوم دراسة الجدوى:

تضمنت الكثير من الأدبيات المحاسبية توضيح المقصود بالجدوى الاقتصادية من خلال وضع تعريف لهذا المفهوم يوضح المقصود به وأهدافه ونتائجه، ومن هذه التعاريف يمكن لحظ التعاريف الآتية:

- ((تقييم الكفاءة للاستثمار المخطط والذي يجري استناداً إلى أسس تحليلية للبدائل المتاحة، بهدف تبني القرار الأفضل وذلك اعتماداً على معايير ومقاييس مالية للعوائد والتكاليف المتوقعة، وما يتطلبه من زمن للوفاء بالالتزامات الأولية أو ما ينتج عنه من عوامل التآكل في القيم الحقيقية، وقد يكون هذا التقييم تجارياً أو اقتصادياً قومياً وفقاً للمبادئ المعتمدة في اتخاذ القرار، وقد يكون مرتبطاً في تفاصيله ومعالجته وأساليبه بمستوى المشروع المقترح أو بمرحلته التخطيطية))[[4]] .

- ((هي عبارة عن عملية جمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية التنفيذ وتحليل مخاطر المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنةً بالسوق المحلي واحتياجاته)) [[5]].

يرى الباحث أن دراسة الجدوى الاقتصادية تشتمل على مجموعة من الدراسات والبحوث اللازمة لمعرفة مدى ما يحققه المشروع من عوائد للمستثمر أو للمجتمع، فهي دراسة علمية وتطبيقية تعد لمشروع سيتم إنشاؤه مستقبلاً، ويتم استخدامها بهدف قياس وتقدير العوائد التي يمكن أن يحققها المشروع نتيجة استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل .

---

[2] – **الحمدان ، سهيل ، *الجدوى الاقتصادية للتعليم ((دراسة التكلفة والعائد لمراحل التعليم في الجمهورية العربية السورية))* أطروحة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، دمشق ، سورية ، 2007 م .**

[3] – **جاموس، مصطفى، *الجوانب التنظيمية والمحاسبة لعملية التخاصية – تجربة الأردن*، (منشورات مجلة جامعة دمشق)، دمشق ، سورية ، المجلد 17 – العدد الأول 2001 ، 177 وما يليها .**

[4] – **المهايني ، محمد خالد ؛ الحلبي ، نبيل ؛ الخطيب ، خالد شحادة ، *تقويم المشروعات في المحاسبة* ، (منشورات جامعة دمشق) ، دمشق ، سورية 2007 م ، 12 .**

[5] – **أبو ليل ، وجدان ، / *دورة بناء القدرات المؤسسة للمنظمات الأهلية المتطوعة* / ، عمان ، الأردن ، 2008 ، 15 وما يليها .**

- **http:\www.microsoft.com/isapi/redir.dll,28 / 6 / 2009**

– ((يقصد بدراسة الجدوى الاقتصادية مجموعة الدراسات والبحوث اللازمة لمعرفة ما سيدر المشروع من عوائد للمستثمر أو للمجتمع أو لكليهما ، فهي دراسة علمية وتطبيقية مستقبلية ، يتم استخدامها بهدف قياس وتقدير العوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار للفرد وللمجتمع وذلك لتحقيق استغلال أفضل للموارد، وتعميم النفع على القائمين بالاستثمار)) [6] .

يرى الباحث أن دراسة الجدوى الاقتصادية مهمّة ومفيدة للأطراف المعنية كافة بإقامة مشروع استثماري جديد وتُعتَبَر حجر الزاوية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، ولذلك يجب أن يتم إعطاؤها العناية الكافية وإعدادها بشكل دقيق بالاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة، وبحيث تعكس واقع الأعمال مستقبلاً، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات والمستجدات التي قد تطرأ في المستقبل وإعدادها بشكل تنبؤي .

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية:

تحتل دراسة الجدوى الاقتصادية أهمية بالغة بالنسبة إلى طيفٍ واسعٍ من الفئات والأوساط للأسباب الآتية:

أولاً _ لأن دراسة الجدوى تحقق فائدة للدولة تتجلى من خلال قيام الدولة بإنشاء مشروعات إنتاجية، ذلك بهدف الحصول على إيرادات مالية لتمويل نفقاتها في الموازنة العامة، والاعتماد في تمويل الموازنة العامة على إيرادات اقتصادية بدلاً من لجوئها إلى فرض ضرائب جديدة تثقل كاهل المكلفين .

ثانياً _ لأن القيام بدراسة الجدوى يؤدي إلى زيادة كميات الإنتاج نتيجة إضافة طاقات إنتاجية جديدة و زيادة المبيعات والإيرادات وزيادة الأرباح التي ستتحقق بنتيجة ذلك وانعكاس ذلك كله على ارتفاع قيمة أسهم الشركة ، وحماية النشاط الرئيس لها من خطر توقف الإنتاج و ضمان استمرارها وبقائها في الحياة الاقتصادية .

ثالثاً _ لأنها تؤدي إلى زيادة حجم رقم أعمال الشركة بإدخال مشاريع استثمارية جديدة وزيادة الأرباح و زيادة نصيب إدارة الشركة من الرواتب والتعويضات والمكافآت ... إلخ .

رابعاً _ لأن دراسة الجدوى تُمَكِن المستثمر يستطيع المستثمر من تصنيف البدائل والمقترحات الاستثمارية المتاحة إلى مقترحات مربحة ومقترحات غير مربحة، وكذلك تساعد دراسة الجدوى بالحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروع عن طريق تقديمها للجهات المقرضة (مؤسسات – تمويل – مصارف)، وذلك لدراستها والتأكد من جدية المستثمر وتحديد مبلغ القرض وفترة السداد ومعدل الفائدة .

إضافةً إلى ما تقدم يستخدم المستثمر دراسة الجدوى في إجراء التأسيس القانوني للمشروع والحصول على تراخيص إقامة المشروع [7] .

مجالات دراسات الجدوى:

يتم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات في المجالات الآتية:

---

[6] – **أبو الفتوح ، يحيى عبد الغني ، *أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات (بيئة – تسويق – مالية)* ، جامعة الإسكندرية ، 1999 ، 37 .**

– **Ian Hodge , Environmental Economics , Macmillan Press LTD London , 1995 .**

[7] – **عبد العزيز ، سمير ، *دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات* ، (دار الإشعاع) . الإسكندرية ، مصر 1997 م ، 130 .**

–chandara, peasanna, projects preoavation, Appraisal and implementation MC Graw- Hill publishing company Ltd , 1993 , 45 .

– **باغ ، ديمه رغيد، *تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية*، مرجع سابق، 70 وما يليها .**

- المشروعات الجديدة : وهي الدراسات التي تعد لإقامة مشروع جديد بالكامل .
- مشروعات توسعية: وهي الدراسات التي تعد لمشاريع الغاية منها زيادة القدرة الإنتاجية لمنشأة اقتصادية ، وكذلك تقديم سلع جديدة لزيادة أنواع السلع المنتجة .
- مشروعات الاستبدال والتطوير: وهي الدراسات التي تعد لمشاريع الهدف منها تخفيض تكلفة السلع المنتجة، لأن الآلات القديمة بالإضافة إلى إنتاجيتها المنخفضة فإنها تستهلك قدراً كبيراً من القطع التبديلية، إضافة إلى ضرورة تكثيف برامج الصيانة الدورية والطارئة مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف [[8]] .

يرى الباحث أن دراسة الجدوى الاقتصادية يتم إعدادها للمشاريع المزمع تنفيذها مستقبلاً كافة سواء كانت مشروعات جديدة أو تجديد أو توسعية أو استبدالية، نظراً لأهميتها في توضيح وبيان نتائج الإنفاق الاستثماري مستقبلاً ، وبيان الفائدة المرجوة من تنفيذ المشاريع .

النتائج والمناقشة:

مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية:

يمكن ذكر واستعراض المراحل والخطوات التي تمر بها دراسة الجدوى الاقتصادية على النحو الآتي:

1- مصادر الأفكار والمقترحات الاستثمارية :

يتم من خلال هذه المرحلة البحث عن المشروعات المتاحة للاستثمار وتحديد المشروعات التي تحتاج مزيداً من الدراسة ، وقد تكون مصادر المعلومات إما داخلية متمثلة بالفعاليات والخبرات الفنية والهندسية والإدارية المتوفرة ضمن المنشأة الاقتصادية كافة، وإما أن تكون خارجية متمثلة بالأطراف خارج المنشأة كافة مثل العملاء وما تنشره الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية ومكاتب الإحصاء ووزارة التخطيط والبنك المركزي والبحوث العلمية والهيئات الحكومية الأخرى .

2- الدراسة المبدئية للمشروع :

الهدف من الدراسة المبدئية للجدوى هو التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعيق تنفيذ المشروع الاستثماري، فإن الغاية من الدراسة المبدئية هو توفير الجهود والموارد الكبيرة التي يمكن أن تنفق على هذه الدراسات التي قد تكون موجهة لمشروعات تزيد مخاطرها المستقبلية عن عوائدها المتوقعة، أو يكون تنفيذها مستحيلاً أو بتكاليف عالية نسبياً ، وكذلك تهدف إلى تحديد القنوات المتاحة لجمع المعلومات وتحليلها وكشف مصادر جديدة قد تسهم في توفير الجهود فيما بعد عند إعداد الدراسات التفصيلية، و يتم في هذه المرحلة التأكد من صلاحية المشروع بالإضافة إلى الأخذ بالحسبان جميع المتغيرات السعرية والتسويقية والفنية وغيرها من المتغيرات التي تؤثر بشكل جوهري على القرار النهائي الخاص بجدوى إنشاء المشروع .

---

[8] – عباس، علي، *الإدارة المالية في منظمات الأعمال*، (دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، الطبعة الأولى)، عمان، الأردن 2002 م ، 262 وما يليها .

- باغ، ديمه رغيد،تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، مرجع سابق ، 95 وما يليها.

- فضالة، أبو الفتوح علي، *إستراتيجية القوائم المالية*، (دار الكتب العلمية للنشر، الطبعة الأولى)، القاهرة، مصر، 1996 م 122 وما يليها.

- المهايني ، محمد خالد ؛ وآخرون ، *تقويم المشروعات في المحاسبة* ،مرجع سابق ، 19 .

- kotler, Philip.mavkenting management .11 ed . prentice hau inc , 2003,140.

3-دراسة الجدوى بشكل تفصيلي :

تشتمل الدراسات التفصيلية جميع المتغيرات التي تؤثر على المشروع وأهمها :

- الدراسة البيئية والاجتماعية: يقصد بالدراسة البيئية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والظروف البيئية التي سيتفاعل معها المشروع ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مواءمة المشروع للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع .

- الدراسة التسويقية وتقديرات الطلب: الهدف من الدراسات التسويقية هو استكشاف الفرص التسويقية المتاحة للمشروع وتحديد احتمالات تجاوب السوق لفكرة المنتج أو الخدمة الجديدة التي يسعى المشروع لتقديمها، وتوصيف السوق وتحديد خصائصه وتقدير الطلب والتنبؤ به وتحديد الإنتاجية الملائمة لتغيرات الطلب وتوقعات العرض للسلع المماثلة سواءً كانت منتجات محلية أو منتجات مستوردة و تحديد نصيب منتجات المشروع من الفجوة التسويقية (الفرق بين الطلب والعرض الكلي للسلعة أو الخدمة)، وتقدير نمو الأسعار واتجاهاتها المستقبلية ودراسة الحصة في السوق.

- الدراسات الفنية : يقصد بالدراسات الفنية كل ما هو مرتبط بإنشاء المشروع وتشييد أقسامه وإقامة الأبنية وتحديد احتياجاته من مستلزمات الإنتاج ، وتقدير طاقته الإنتاجية وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل التي تقسم إلى نوعين هما:

أ – التكاليف الثابتة:(الرواتب– الإيجارات المدينة – قسط استهلاك الموجودات الثابتة ... الخ).

ب – التكاليف المتغيرة: (المواد الخام– الأجور المتغيرة – الصيانة – المواصلات – مصروف الكهرباء– مصروف المياه ... الخ) .

يرى الباحث أن الدراسة التسويقية والدراسة الفنية مرتبطتان ببعضهما بشكلٍ وثيق، حيث إنّ الدراسة التسويقية تساعد في تحديد كمية الإنتاج المطلوبة في السوق والتي يمكن تسويقها، وعليه يتم تحديد الطاقات الإنتاجية التي من الممكن إضافتها، ويتم تحديد كمية وطاقات الآلات اللازمة تماماً دون زيادة أو نقصان، لأن عدم مراعاة هذه النقطة يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى المنشأة الاقتصادية، لاسيما أن اقتناء طاقات إنتاجية أقل من الحاجة سيؤدي إلى فقدان المنشأة الاقتصادية لفرصة استثمارية وفقدان فرصة تحقيق ربح إضافي، وفي الحالة المعاكسة أي عند اقتناء طاقات إنتاجية تزيد عن الحاجة سيؤدي إلى إنفاق مبالغ كبيرة على طاقات إنتاجية غير ضرورية، وتكدس الآلات في صالات الإنتاج، وفي حال التشغيل لكامل الطاقة المتاحة سيؤدي ذلك إلى تكدس الإنتاج الجاهز في المستودعات وبيعه فيما بعد بخسائر كبيرة.

- الدراسات التمويلية : يقصد بالدراسات التمويلية مجموعة الدراسات التي تهدف إلى تأمين رأس المال اللازم لبدء التنفيذ وتجهيز الطاقات الإنتاجية والتسويقية للمشروع، وتشتمل على تحليل هيكل رأس المال ووضع خطة تمويل المشروع المقترح خلال مرحلتي التشييد والتشغيل ومصادر التمويل والالتزامات المالية المترتبة عليها وحجم القروض واستخداماتها وشروط تسديد القروض ومعدل الفائدة، ودراسة الاحتمالات الممكنة كافة لتحديد الأساليب التي سيتم استخدامها لتسديد القرض، حيث هناك أساليب عدّة لتسديد القرض وفوائده، وتساعد معرفة تلك الأساليب في إجراء التقييم المالي للمشروعات ومن أهم أساليب تسديد القرض هي:

أ – تسديد أصل القرض على مبالغ نقدية (دفعات) متساوية مع دفع الفائدة سنوياً على المتبقي وغير المدفوع من أصل القرض .

ب – تسديد أصل القرض والفائدة المركبة عليه بدفع مبالغ سنوية متساوية وبفرض عدم وجود فترة سماح .

ج – تسديد أصل القرض والفائدة المركبة عليه بدفع مبالغ سنوية متساوية خلال مدة تسديد القرض مع وجود فترة سماح يتم خلالها دفع الفائدة فقط على أصل القرض .

د – يوجد فترة سماح وعدم دفع الفائدة على أصل القرض خلال فترة السماح، ولكن مع الفائدة ثم تسديد القرض والفائدة المركبة عليه بدفع مبالغ متساوية خلال مدة تسديد القرض [[9]] .

– الدراسات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية :

الهدف من هذه الدراسات تحديد واقتراح الهيكل التنظيمي والإداري القادر على تشغيل المشروع وتقدير احتياجاته من الأفراد والعمالة ، أما الدراسات الاقتصادية فالهدف منها هو التقييم المالي للربحية التجارية ومقدار العائد الذي يحققه وذلك باستخدام معايير الربحية (تحليل التعادل – فترة الاسترداد – المعدل المتوسط للعائد – صافي القيمة الحالية – معدل العائد الداخلي). أما الدراسة الاجتماعية فتهدف إلى تحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية للمشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي أو المجتمع ككل .

– تحليل حساسية المشروع :

يواجه المشروع حالة من عدم التأكد في ظل مجموعة من الأحداث غير المتوقعة التي تؤثر على دقة التقديرات، فإن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي يتم على أساسها تحديد صافي القيمة الحالية ومؤشرات الربحية ومعدل العائد الداخلي وفترة الاسترداد تتأثر بمجموعة من العوامل مثل تغير أسعار المواد والمنتجات وكميات المبيعات ومستوى الطاقة الإنتاجية المستقبلية والعمر الإنتاجي للمشروع ومدد ثبات عناصر التكاليف الأخرى، فإن المؤشرات المذكورة أعلاه تتأثر بتغير هذه العوامل والظروف .

فإن المقصود بتحليل الحساسية هو دراسة تأثير التغير في الظروف المذكورة على المؤشرات المستخدمة في الحكم على دراسة الجدوى، وتعديل الحسابات مع الأخذ بالحسبان التغيرات التي تطرأ على عامل أو أكثر من العوامل السابقة وذلك وصولاً لتحديد أثر التغير الذي يمكن أن يحدث في الأسعار أو في العمر الإنتاجي أو كمية المبيعات على صافي القيمة الحالية ومؤشرات الربحية والعائد الداخلي.

ويطلق على هذه الحسابات تحليل الحساسية أي مدى تأثر صافي القيمة الحالية أو حساسيته للتغيرات التي تطرأ على أحد العوامل السابقة [[10]] .

يرى الباحث أن عملية تحليل الحساسية عملية حيوية ومهمّة جداً لأنها تأخذ بالاعتبار التغيرات المستقبلية المتوقعة ومدى تأثيرها على مؤشرات تقييم الجدوى الاقتصادية، و يتم مراعاة وإعداد الدراسة بشكلٍ تنبؤي مع الأخذ بالحسبان المتغيرات الممكنة كافة.

4 – تقييم المشروع:

إن تقييم المشروع يعتبر المرحلة الأخيرة من دراسة المشروع قبل تنفيذه ، وتتضمن مراجعة دقيقة للبيانات والافتراضات المستخدمة في إعداد المشروع وذلك بهدف الوصول إلى قرار نهائي بتنفيذ المشروع، والحكم على سلامة المشروع من النواحي الفنية والاقتصادية ...الخ [[11]] .

---

[9] - http: / www. Microsoft . com / isapi / Redir . dll , 26 / 6 / 2009 .

[10]– المهايني، محمد خالد ؛ وآخرون ، *تقويم المشروعات في المحاسبة*، مرجع سابق، 260 وما يليها .

– الحمدان، سهيل، *الجدوى الاقتصادية للتعليم (دراسة التكلفة والعائد لمراحل التعليم في الجمهورية العربية السورية)* 130 وما يليها.

5 – كتابة تقرير دراسة الجدوى :

بعد الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية بجوانبها كافة يتم إعداد تقرير يتضمن نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية ويتضمن التقرير مايأتي:

أ– المقدمة: يذكر فيها فكرة المشروع وأهميته .

ب– مبررات اختيار المشروع .

ج– منطقة المشروع : وصف كامل للمنطقة التي سيقام فيها المشروع .

د– مصادر المدخلات التي يحتاجها المشروع .

هـ– المشروع: يعطي هذا الجزء فكرة مختصرة عن أهداف المشروع وموقعه وحجمه ومكوناته وأي خصائص لها أهميتها للمشروع [[12]] .

التحليل المالي ومؤشرات الجدوى المستخدمة في التحليل المالي :

هناك مجموعة من مؤشرات التحليل المعتمدة في دراسات الجدوى التي من خلالها يتم الحكم على مدى فائدة وجدوى المشروع المزمع تأسيسه ومن أهم هذه المؤشرات :

- مؤشر متوسط فترة الاسترداد
- معدل العائد البسيط
- مؤشر صافي القيمة الحالية
- مؤشر العائد الداخلي للاستثمار
- مؤشر نقطة التعادل

ويمكن توضيح المقصود بكلٍ من المؤشرات السابقة بشكلٍ موجز على النحو الآتي:

أولاً : مؤشر متوسط فترة الاسترداد:

يقصد بفترة الاسترداد عدد السنوات التي يتم خلالها استرداد المدفوعات الأصلية للمشروع (أي الفترة التي يتساوى عندها صافي التدفقات النقدية الداخلة مع المدفوعات الاستثمارية، ويقيس هذا المؤشر المدة الزمنية اللازمة لاستعادة كامل رأس المال المستثمر في المشروع .

فإنه وفق هذا المؤشر يتم اختيار الاستثمار الذي يحقق أقصر مدة ممكنة لاستعادة رأس المال الموظف، ومن أهم مميزات هذا المؤشر هو التقليل إلى حدٍ كبير من المخاطر، وذلك لأن درجة الخطر تتزايد في المستقبل، ولكن من

---

[11]– أبو عمر، واثق أحمد، *أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية*، (سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى)، دمشق، سورية، 2003 م ، 126 وما يليها .

– هوشيار، معروف، *دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات*،(دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى)، عمان، الأردن، 2004 ، 178 وما يليها .

– باغ، ديمه رغيد، تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، مرجع سابق، 135 وما يليها .

–Alister M, furquhar, environment evaluntion, project Appraisal and political consensusimtine third world university of combridge , 2002 , 150.

[12] – http : / www. Microsoft , com / isupi / Redir , dll , 26 / 6 / 2009 .

عيوب هذا المؤشر أنه لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، فإن هذا المؤشر لا يأخذ بالاعتبار التدفقات المتحققة بعد فترة الاسترداد.

ثانياً : مؤشر معدل العائد البسيط:

يشير هذا المؤشر إلى معدل الربح المتوسط الذي يعطيه الاستثمار أسمياً بغض النظر عن القيمة الحالية للاستثمار والتدفقات النقدية التي يعطيها خلال عمره الإنتاجي كما لا تأخذ بالحسبان مدة الاسترداد مادام تشغيل المشروع يعطي ربحاً ، ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية:

معدل عائد الاستثمار البسيط = متوسط صافي الأرباح السنوية * 100

مبلغ الاستثمار الإجمالي

فإن هذا المؤشر يركز على الربح المحاسبي وليس على التدفقات النقدية، ومن الممكن أن يتعرض المشروع لمخاطر ضعف السيولة النقدية.

ثالثاً : مؤشر صافي القيمة الحالية :

يُعدُّ هذا المؤشر من المؤشرات الموثوقة والمعتمدة من قبل المؤسسات المالية الدولية، ومن قبل المصارف المقرضة، في تقدير الجدوى الاقتصادية لأي مشروع تقبل المؤسسات أو المصارف تمويله، ويأخذ هذا المؤشر في الحسبان القيم الفعلية لتدفق الاستثمارات والإيرادات، وتعطي العلاقة بينهما خلال كامل عمر المشروع مؤشراً مهماً عن الجدوى .

ويعتمد معدل الحسم في حساب القيمة الحالية، وكلما كان معدل الحسم أعلى أمكن إعطاء موثوقية أكبر بالنتائج المحسوبة، ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية:

صافي القيمة الحالية = مجموع القيم الحالية للاستثمارات – مجموع القيم الحالية للمبالغ المستردة والقيم المتبقية .

رابعاً : مؤشر العائد الداخلي للاستثمار:

يُعَرَف معدل العائد الداخلي للاستثمار بأنه سعر الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية لاستثمار معين مع تكلفة الاستثمار المبدئي، أي سعر الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للإيرادات (التدفقات النقدية الداخلة) والقيمة الحالية للمصاريف (التدفقات النقدية الخارجة)، ويحسب هذا المؤشر من خلال البحث عن سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية معدوماً أي يساوي الصفر، وإن لهذا المؤشر دلالته في أنه يبين معدل الربح الفعلي المتوسط بالقيم الفعلية للمشروع أي باستبعاد عامل التضخم .

خامساً: مؤشر نقطة التعادل:

يعد مؤشر نقطة التعادل الدليل الذي يحدد مستوى الانتفاع من طاقة المشروع الذي يتساوى عنده إيرادات المشروع مع تكاليفه أي عند هذا المستوى من الانتفاع من الطاقة، فإن إيرادات المشروع تتساوى مع تكاليفه ولا يحقق المشروع ربحاً ولا يتحمل خسارة .

ويعد مؤشر نقطة التعادل دليلاً لتحديد مستوى المخاطرة في الاستثمار، إذ إنّه كلما كان مؤشر نقطة التعادل متدنياً كان الاستثمار أكثر موثوقية وبعيداً عن المخاطرة .

ولحساب نقطة التعادل لابد من تقسيم تكاليف التشغيل إلى تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة

وتحسب نقطة التعادل من خلال العلاقة الآتية:

نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / [1– (التكاليف المتغيرة / الإيرادات)]

الإيرادات

يتضح من خلال ما تقدم أنه لا يمكن الاعتماد على مؤشر واحد من مؤشرات التحليل المالي للحكم على جدوى المشروع ويجب الاعتماد على أغلب أو جميع المؤشرات التي تم ذكرها أعلاه لكي يمكن الحكم بشكل أكثر دقة على مدى جدوى المشروع المقترح [[13]] .

الحالة العملية:

سيتم من خلال هذه الحالة العملية إلقاء الضوء على واقع دراسات الجدوى الاقتصادية في الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق التي تعمل في مجال صناعة أنواع الأقمشة القطنية والممزوجة وأقمشة المفروشات والحرامات الصيفية والشتوية والبطانيات وأقمشة الجكار وأقمشة الشماسي والخيم كافّةً...إلخ ، حيث تُعدُّ من شركات القطاع العام الصناعية التجارية التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية التي تتبع بدورها إلى وزارة الصناعة .

وأن شركة المغازل تأسست عام 1937 وتأخر البدء بالإنتاج الفعلي حتى عام 1949 بسبب نشوء الحرب العالمية الثانية، وتعل برأس مال اسمي 319 ليون ليرة سورية ، ويبلغ توسط إنتاجها السنوي ن الأقمشة 5000 طن، ووسطي مبيعاتها السنوية يقارب 750 مليون ليرة سورية .

ومن خلال هذه الحالة سيتم التركيز على مشروعين فقط قامت الشركة العامة للمغازل بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لهما بالاعتماد على كوادرها الفنية والمالية والتجارية وهما :

الأول– استبدال 44 نولاً لإنتاج أقمشة الشوادر وأقمشة الخيم والشماسي بـ 19 نولاً و بالطاقة الإنتاجية نفسها 2950000 متر سنوياً في عام 2004 .

الثاني– استبدال 24 نولاً لإنتاج أقمشة الجكار والمفروشات بـ 8 أنوال و بالطاقة الإنتاجية نفسها 600000 متر سنوياً في نهاية عام 2005 .

ولعله من المناسب في هذا الصدد الإشارة إلى أن الأنظمة والقوانين لا تسمح باستبدال آلات بأخرى جديدة تزيد طاقتها الإنتاجية عن الطاقة الإنتاجية للآلات المُستَبدَلة، حيث إنّ عملية الاستبدال تمت لاعتبارات فنية تتعلق بِقِدَم الآلات المستبدلة وتخلفها إنتاجياً وتقنياً، و ينضوي هذان المشروعان ضمن مشاريع الاستبدال والتطوير.

وسيتم من خلال هذه الحالة التركيز على مدى قيام الشركة بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذين المشروعين والجدية بإعداد الدراسة من خلال مقارنة نتائج الاستبدال من ناحية الدراسة التسويقية ومدى الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة، وكذلك مقارنة مؤشرات الجدوى الاقتصادية مع النتائج الفعلية على أرض الواقع العملي.

ويمكن توضيح وعرض أهم البيانات والمعلومات التي تضمنتها دراسة الجدوى الاقتصادية من ناحية الطاقة الإنتاجية وتكاليف الإنتاج السنوية وصافي الأرباح المتوقعة ورأس المال المستثمر وبشكلٍ مختصر من خلال الجدول الذي تم من خلاله اختصار وعرض أهم المؤشرات والقيم الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية التي قامت بإعدادها

---

[13] – **المهايني ، محمد خالد ، وآخرون ، *تقويم المشروعات في المحاسبة* ، مرجع سابق ، 250 وما يليها .**

– **الحناوي ، محمد صالح ، *دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع* ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2000 م ، 180 وما يليها .**

–**Arther O.Sullivan , urban Ecvnomice , Third edition Macmillan Press , London ,1996 .**

– **باغ، ديمه رغيد ،*تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية*، مرجع سابق، 165 وما يليها.**

الشركة العامة للمغازل والمناسج وقدمتها للجهات الوصائية لاعتمادها، وهذا ما حصل بالفعل، ويمكن عرض الجدول على الشكل الآتي:

الجدول رقم (1) بيانات دراسة الجدوى الاقتصادية

البيان	أنوال الجكار	أنوال الشوادر
تكاليف الإنتاج السنوية	82476 ألف ليرة سورية	215246 ألف ليرة سورية
وسطي الإيرادات السنوية	119719 ألف ليرة سورية	249795 ألف ليرة سورية
صافي الربح السنوي	37243 ألف ليرة سورية	79549 ألف ليرة سورية
الطاقة الإنتاجية السنوية	600000 متر	2950000 متر
قيمة الآلات	121575 ألف ليرة سورية	303050 ألف ليرة سورية

[14]

يتضح بشكل جلي أن الأرباح السنوية الصافية التقديرية للشركة التي يجب أن تتحقق جراء تنفيذ هذين المشروعين فقط هي بحدود 110 مليون ليرة سورية سنوياً، وبعد تنفيذ المشروعين المذكورين أعلاه من قبل الشركة، يمكن استعراض نتائج الأعمال الفعلية قبل وبعد تنفيذ المشروعين وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (2) الأرباح السنوية للشركة العامة للمغازل

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

العام	الأرباح والخسائر الإجمالية (نتائج المتاجرة)		الأرباح والخسائر الصافية	
	الأرباح	الخسائر	الأرباح	الخسائر
2003	88993		12902	
2004	37472		16156	
2005	17209		5517	
2006	16340		1702	
2007		41558		38310
2008	4765		729	

[15]

يلاحظ الباحث من الجدول أعلاه تراجع نتائج أعمال الشركة وتناقص الأرباح الإجمالية وتراجعها من 88993 ألف ليرة سورية عام 2003 إلى 4765 ألف ليرة سورية عام 2008 ، وكذلك تناقص الأرباح الصافية من 12902 ألف ليرة سورية عام 2003 إلى 729 ألف ليرة سورية عام 2008 وبتناقص تدريجي، وهذا مؤشر إلى أن نتاج أعمال الشركة في تراجع مستمر نتيجة التكاليف المرتفعة لمخصصات استهلاك هذين المشروعين، مع الإشارة إلى أن السبب الرئيس لتحقق خسائر عام 2007 تقارب 40 مليون ليرة سورية هو توقف قسم كبير من الآلات عن العمل ولفترة تتجاوز الستة أشهر بسبب تركيب محطات تكييف وترطيب في صالات النسيج .

[14]– بيانات دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع أنوال الجكار، أنوال الشوادر عام 2002، إعداد الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق.

[15] - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق عام 2008 .

وهنا من الملائم التنويه إلى أن اعتماد الشركة الأساسي هو على إنتاج هذين النوعين من الأنوال، مع أنه يوجد لديها أيضاً 144 نولاً صنع عام 1976 – و1983، ولكن إنتاجيتها ضعيفة وذات نوعية رديئة .

وهنا يتساءل الباحث لماذا لم يتم تحقق رقم الربح التقديري بالحد الأدنى لهذين المشروعين فقط كما تضمنته دراسة الجدوى ؟ .

تكمن الإجابة على هذا التساؤل من خلال تتبع الواقع الإنتاجي والتخزيني في الشركة على النحو الآتي:

الجدول رقم (3) نسب التنفيذ الفعلية لمشروعي الجكار والشوادر

العام	إنتاج فعلي / متر /		الطاقة المتاحة / متر /		نسبة التنفيذ		الوضع التخزيني
	جكار	شوادر	جكار	شوادر	جكار شوادر	شوادر	
2004	–	1450581	–	2950000	–	% 49	2464155 كغ
2005	–	1911709	–	2950000	–	% 65	2642365 كغ
2006	253747	1916303	600000	2950000	% 42	% 65	2777740 كغ
2007	224223	932487	600000	2950000	% 37	% 32	2866127 كغ
2008	203026	1624421	600000	2950000	% 34	% 55	3526260 كغ

[[16]]

من خلال الجدول أعلاه يُلاحَظ أن النقاط المثيرة للجدل هي :

إن نسبة التنفيذ الفعلي في معمل الجكار لم تصل في أحسن حالاتها أكثر من 42 %، وهذا يعني أن الأنوال لا تعمل حتى بنصف طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني عدم الاستغلال الأمثل لهذه الأنوال، و ارتفاع نصيب وحدة المنتج النهائي من التكاليف الثابتة، وهذا الأمر ينطبق على إنتاج أنوال الشوادر حيث إنّ إنتاجيتها في أحسن الحالات لم تتجاوز 65 % أي أنه لا يوجد استغلال أمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة .

وقد يعلل بعضهم سبب عدم التشغيل بكامل الطاقات المتاحة واستغلال هذه الطاقات إلى عدم وجود سوق يستوعب هذا الإنتاج، وهنا التساؤل الآتي يطرح نفسه بشكل حتمي لماذا لم تتم دراسة هذه الناحية عند إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وشراء طاقة إنتاجية أقل من الطاقة الإنتاجية المقترحة وتوفير جزء مهمّ من المبالغ التي تم دفعها لاستبدال هذه الأنوال حيث يتجاوز إجمالي الإنفاق عليها / 400 / مليون ليرة سورية ؟.

وأيضاً هنا يمكن طرح التساؤل الآتي أين الدراسة التسويقية التي تم إعدادها في أثناء دراسة الجدوى الاقتصادية ؟

الجواب على هذا السؤال أنه يوجد دراسة تسويق ضمن دراسة الجدوى الاقتصادية تقتضي بتسويق كامل إنتاج هذه الأنوال .

وهنا يلاحظ الباحث التناقض الكبير في الدراسة حيث إنّ دراسة الواقع التخزيني الفعلي تعطي فكرة سلبية أخرى مفادها أنه رغم عدم استغلال كامل الطاقة الإنتاجية لهذه الأنوال، فإن الوضع التخزيني أسوء حيث ارتفعت كمية

[16] – **تقرير تتبع التنفيذ الفعلية للربع الرابع للشركة العامة للمغازل والمناسج عام 2008 .**

المخازين وبشكلٍ مضطرد خلال الأعوام من عام 2004 وحتى عام 2008 بما يتجاوز كمية 1000000 كغ ، أي بنسبة تتجاوز 40 % .

وهنا يتساءل الباحث لماذا تم دفع وتجميد رأس المال هذا كله من دون جدوى من المشروع ؟ ولماذا تم إعداد دراسة جدوى اقتصادية لا تتماشى ولا تتناسب مع الواقع الفعلي ؟ وكيف تم الموافقة من قبل الجهات الوصاية على هذه الدراسة وعلى تنفيذ هذه المشاريع ؟

يرى الباحث من خلال ما تقدم أن دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقوم بإعدادها منشآت القطاع العام الاقتصادي يتم إعدادها بشكل يجانب الدقة وبعيد جداً عن الواقع العملي ولا يعتمد على دراسات ومبادئ علمية دقيقة ما يؤدي إلى نتائج كارثية تتمثل بعدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وعدم الاستفادة واختيار البديل الأنسب، و شراء آلات بمبالغ كبيرة جداً وتجميد رأس مال كبير وعدم تحقيق الكفاءة الإنتاجية نتيجة عدم الاستفادة من هذه الآلات وعدم القيام بدراسة عنصر العمالة والموارد البشرية اللازمة لتشغيل هذه الآلات بشكلٍ دقيق وأيضاً عدم القيام بدراسات تسويقية يتم من خلالها سبر الأسواق الداخلية والخارجية ودراسة تطور رغبات المستهلكين وتغيراتها، والاضطرار إلى التشغيل على أية حال دون الاستغلال الأمثل للطاقات واستثمار الموارد المتاحة بالشكل المجدي اقتصادياً، و تراكم الآلات في صالات الإنتاج وكذلك تراكم المخازين في المستودعات دون وجود أمل في بيع هذه المخازين إلا بخسائر طائلة بعد موافقة الجهات الوصاية على ذلك، مما يؤدي إلى نزيف الثروات الوطنية وخسائر كبيرة في نتائج أعمال المنشآت الاقتصادية وانعكاس ذلك على خسارة الخزينة العامة للدولة للفوائض الاقتصادية وانخفاض الإنفاق العام للحكومة ما يؤدي إلى انخفاض نصيب المواطن من الخدمات العامة للدولة، إضافة إلى هدر الموارد الوطنية وعدم الاستفادة من مبدأ الفرصة البديلة، وهذا يؤيد فرض الباحث الثاني (إن القيام بتنفيذ المشاريع دون دراسة الجدوى الاقتصادية يؤدي إلى تكديس آلات الإنتاج وتزايد المخازين)

مع الإشارة هنا إلى أنه إضافة إلى المشروعين المذكورين أعلاه فقد تم شراء الكثير من الآلات خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2008 من دون إعداد دراسة جدوى اقتصادية حيث بلغ إجمالي الإنفاق على هذه الآلات مبلغ يتجاوز 350 مليون ليرة سورية .

وهذا يؤيد فرض الباحث الذي يؤكد عدم قيام جميع منشآت القطاع العام بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لكافة المشاريع التي تزمع بتنفيذها .

استناداً إلى ما تقدم فإن منشآت القطاع العام بحاجة إلى:

- القيام بإعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع المزمع تنفيذها كافة نظراً لأهمية إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في تجنب هدر الموارد والإمكانات المتاحة وتفادي الوقوع بخسائر اقتصادية كبيرة .
- إيلاء العناية الفائقة بدراسات الجدوى الاقتصادية وعدم اعتبارها كإجراء روتيني يجب القيام به للحصول على موافقة الجهات الوصائية على إدراج المشاريع ضمن خططها السنوية أو الخمسية .
- عدم المبالغة الزائدة في الإنفاق الاستثماري، حيث إنّه يجب ألا تتم عملية التجديد أو الاستبدال أو الاستثمار بغرض الاستثمار ولتنفيذ الخطط فحسب، وإنما يجب أن يتم ذلك بما يتوافق مع الحاجة الفعلية دون أن يؤدي ذلك إلى تراكم الآلات في صالات الإنتاج وتكديس البضائع في المستودعات .

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال ما تقدم وبعد مناقشة وضع وآلية الإنفاق الاستثماري في منشآت القطاع العام من خلال الدراسة التي تم إعدادها على واقع الاستثمار في الشركة العامة للمغازل والمناسج يتضح بشكلٍ جلي عدم إعطاء دراسات الجدوى الاقتصادية الاهتمام الكافي والوافي، مما يؤدي بالنهاية إلى الوقوع بنتائج سلبية وخسائر اقتصادية كبيرة وهدر وتبديد الطاقات والموارد المتاحة .

وعليه يمكن وضع التوصيات والمقترحات الآتية:

– يقترح الباحث ضرورة قيام رئاسة مجلس الوزراء بعدم الموافقة على أي مشروع مقترح من قبل منشآت القطاع العام لم يتم إعداد دراسة جدوى اقتصادية له .

– يقترح الباحث أن يتم تشكيل لجان تضم في عضويتها مندوب من قبل رئاسة مجلس الوزراء – الوزارة المعنية – المؤسسة المعنية الشركة (المنشأة العامة)، مهمتها إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المزمع تنفيذه من قبل الشركة .

– يقترح الباحث قيام الجهاز المركزي للرقابة المالية بمتابعة نتائج تنفيذ المشاريع الجديدة ومقارنة النتائج الفعلية مع دراسات الجدوى الاقتصادية وإعداد جدول بالانحرافات ومحاسبة المسؤولين عنها .

– يقترح الباحث قيام الجهات الوصائية بالتنسيق بين المنشآت الاقتصادية بما يحقق الاستغلال والاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة بين هذه الشركات بأن يتم إجراء تكامل بين هذه الشركات ، فإنه ليس من الضروري تكدس جميع أنواع آلات الصباغة والتجهيز على سبيل المثال في كل شركات صناعة النسيج ، لا سيما أن أي شركة منها لا تستغل أكثر من 50% من الطاقة المتاحة، ويجب توزيع الآلات بين الشركات بشكل يحقق التكافؤ والاستغلال الأمثل والتعاون بين هذه الشركات للاستفادة من كامل الطاقات المتاحة .

المراجع:

1. باغ، ديمه رغيد، *تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية*، أطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة دمشق، دمشق 2008م.
2. الحمدان، سهيل، *الجدوى الاقتصادية للتعليم دراسة التكلفة والعائد لمراحل التعليم في الجمهورية العربية السورية* أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2007 م .
3. جاموس، مصطفى، *الجوانب التنظيمية والمحاسبة لعملية التخاصية، تجربة الأردن*، منشورات مجلة جامعة دمشق، دمشق، سورية، المجلد 17 – العدد الأول 2001 .
4. المهايني، محمد خالد؛ الحلبي، نبيل؛ الخطيب، خالد شحادة، *تقويم المشروعات في المحاسبة*،منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية 2007.
5. أبو ليل، وجدان، *دورة بناء القدرات المؤسسة للمنظمات الأهلية المتطوعة*، عمان الأردن، 2008.
6. http:\www.microsoft.com/isapi/redir.dll, 28 / 6 / 2009.

7. أبو الفتوح، يحيى عبد الغني، *أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات (بيئة – تسويق – مالية)*، جامعة الإسكندرية، 1999.

8. Ian Hodge , Environmental Economics , Macmillan Press LTD London , 1995 ..

9. عبد العزيز، سمير، *دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات*، دار الإشعاع، الإسكندرية، مصر 1997 .

10. chandara , peasanna , projects preoavation , Appraisal and implementation MC Graw- Hill publishing company Ltd , 1993.

11. عباس، علي، *الإدارة المالية في منظمات الأعمال*، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2002.

12. فضالة، أبو الفتوح علي، *إستراتيجية القوائم المالية*، دار الكتب العلمية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1996.

13. kotler, Philip.mavkenting management .11 ed . prentice hau inc ,2003.

14. http: / www. Microsoft . com / isapi / Redir . dll , 26 / 6 / 2009 .

15. أبو عمر، واثق أحمد، *أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية*، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سورية، 2003.

16. هوشيار، معروف، *دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات*، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004 .

17. Alister, M. furquhar, environment evaluntion, project Appraisal and political consensusimtine third world university of combridge, 2002.

18. http : / www. Microsoft , com / isupi / Redir , dll , 26 / 6 / 2009.

19. الحناوي، محمد صالح، *دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع*، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000 .

20. Arther O.Sullivan , urban Ecvnomice , Third edition Macmillan Press , London ,1996.

21. دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع أنوال الجكار، أنوال الشوادر، الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق، 2002.

22. الميزانية المتاحة للشركة العامة للغازل والمناسج بدمشق 2008 .

23. تقرير تتبع التنفيذ الفعلية للربع الرابع للشركة العامة للمغازل والمناسج عام 2008 .